جوزيف نسيم رئيس مركز مصر للدعم السياسى فى حوار لـ «الإتحاد الثورى» :

المجتمع السياسى المدنى والحزبى فاسد ولا يملك رؤية واضحة

أكد جوزيف نسيم رئيس مجلس إدارة مركز مصر للدعم السياسي، والسكرتير العام لحزب الشباب الليبرالي، أن تخوفات الأحزاب من سيطرة الإخوان على البرلمان أثبتت فشلها فى الشارع، مبينًا أن المجتمع السياسى المدنى والحزبى فاسد ولا يملك رؤية واضحة، وأنه لا توجد بدائل انتخابية أمام المصريين والتصويت الانتقامى فى البرلمان سيسبب أزمة فى إدارة الدولة. وقال نسيم إن عقول عصر الملكية تسيطر على الساحة لانعدام الخبرة الشبابية، وإنه يجب الابتعاد عن الكادر الوظيفى فى اختيار الحكومة إذا أردنا تحسين أدائها، مشيرًا إلى أن شباب الثورة سقطوا لأنهم احتقروا الشعب المصرى وتصوروا أنهم فى برج عاجي. وإلى نص الحوار..

■ فى البداية.. ألا ترى أن الانتخابات البرلمانية تأخرت كثيرًا عن ما كتب فى الدستور؟

●● هذا صحيح.. هذا بالتأكيد يمكن أن يجعل الطعن فى دستوريتها شيئًا سهلًا، ولكن قد تكون الوجهة الأمنية ترى أن الأمر ليس آمنًا إذا بدأت الانتخابات البرلمانية حاليًا.

■ بعض الأحزاب ترى أن البرلمان القادم معرض للحل لعدم دستورية بعض نقاط قانون الانتخابات البرلمانية فما رأيك؟

●● هذا ما حاول الخبراء القانونيون أن يلفتوا الانتباه إليه، من قبل أن يحدث أى تأخير فى الانتخابات، فلقد طرحوا فكرة أن بعض نقاط القانون مناقضة للدستور.

■ الأحزاب السياسية تخشى خوض الانتخابات البرلمانية القادمة وتؤكد أن البرلمان القادم للإخوان وللحزب الوطني؟

●● الأحزاب السياسية فى مصر ضعيفة جدًا، وليس لها دور فى الشارع، ولم يحاولوا القيام بأى جهد للوصول للشارع، وإذا تأخرت الانتخابات عشر سنوات لن يستعدوا لها، وبالتالى أى حزب يطرح أى تخوف يجب أن نصم آذاننا عنه، فمن يعمل فى الشارع وله شعبية حتى لو كان فردًا سيكتسح،لكن لا تحدثينى عن تخوف أحزاب لم تؤد أى عمل لرجل الشارع حتى ينتخبها، فالتخوف يبذل جهدًا أكبر، وبالتالى العيب فيهم وليس فى أحد آخر، وتصريحهم بالتخوف أغرب من الكوميديا.

■ ألا ترى أن الأحزاب السياسية تحتاج إلى تطوير نفسها خاصة أن أغلب رؤسائها لا يتم اختيارهم بالانتخاب؟

●● بالتأكيد.. وأول تطور لها أن تعطى لنفسها صورة الأحزاب فهذا غير موجود أساسًا.

■ بمعنى؟

●● تبدأ تعمل عمل الحزب السياسى الذى ينزل الشارع، ويجمع حوله مؤيدين، حتى يكونوا قادرين على معرفة أفكاره، وبالتالى ينشئ تيارًا لنفسه ولاسمه، فالمسألة ليست مسألة تطوير وإنما مسألة وجود، فالأحزاب السياسية ليست لها وجود من الأساس حتى تقوم بتطوير نفسها.

■ من وجهة نظرك كيف سيكون شكل البرلمان القادم هل سيكون إخوانيًا وحزب وطنى أم سيكون فيه شيء من التنوع؟

●● الشعب المصرى أثبت أنه غير قابل للتوقع، وثورة ٣٠ يونيو خير دليل على ذلك، فلم يتوقع أحد أن تكون بهذا الشكل، فكيف استطاع المصرى أن يستجيب ويتغير بهذا الشكل فى وقت قصير، وبالتالى لا يمكن أن يكون التشكيل القادم للبرلمان منفردًا بالحزب الوطنى والإخوان، فالشعب لا يريد الحزب الوطني، أما الإخوان فقد أصبح بينهم وبين الشارع عداوة صريحة وواضحة، فهو لم يتوقف بمعاداته للسلطة الحالية وإنما تجاوزت معاداته للشارع.

■ وماذا عن التيار السلفي؟

●● السلفيون أيضًا لن يكون لهم وجود. بالصف الأول من الإخوان والحزب الوطنى هم فقط المعروفون فى الساحة السياسية..

■ فماذا عن الصف الثانى والثالث وهم المجهولون إعلاميًا أليس من الممكن دخولهم البرلمان؟

●● هذه نظرية المؤامرة المبالغ فيها، فنحن لن نفتش فى الضمائر، فعلى سبيل المثال كان الصعيد كله يتبع الحزب الوطني، فهل معنى ذلك أن كل أهالى الصعيد فاسدون، فلا يمكن أن نحاسب الجميع، وإنما هناك من تلوثت أيديهم بالفساد من أعضاء الحزب الوطني، وهناك قادة الإخوان الذين تلوثت أيديهم بالدماء، هؤلاء انتهوا من الوجود، ولا يمكن أن نحاسب من كان له ميل تجاه الجماعات، فإذا نزل الانتخابات ستكون له أفكار أخرى وتوجهات أخرى.

■ ذكرت أن المصرى أصبح بينه وبين الإخوان والحزب الوطنى عداوة شخصية وأنه لا يمكن أن ينتخبهم.. هل يعنى أن المصرى أصبح لديه وعى سياسى كبير؟

●● بالتأكيد.. فالمصرى أصبح لديه وعى سياسي، حتى أن من ادعوا أنهم شباب الثورة والذين أسقطوا الثورة قبل سقوطهم، لم يسقطوا إلا بسبب احتقارهم للمصري، فالمصرى ذكى بالفطرة ولديه قدرة على التمييز، فقد يكون لديه طاقة صبر على الفساد، ولكن ليس معنى سكوته وصبره أنه جاهل بالفاسدين، وعندما يختار أحد الفاسدين ليمثله فهو يختاره لأنه يرى مصلحته معه، خاصة إذا لم يُطرح عليه بديل محترم.

■ ولكن دور البرلمان القادم ليس خدميًا؟

> شباب الثورة سقطوا لأنهم إحتقروا الشعب المصرى!
>
> يجب الابتعاد عن الكادر الوظيفى فى اختيار الحكومة إذا أردنا تحسين أدائها

حوار / آية أحمد - إيرينى صفوت

●● هذا صحيح.. ولكن هذا لن يؤثر كثيرًا فى اختيارات المصريين، فالبرلمان القادم برلمان تشريعى رقابى سلطوى مع رئيس الجمهورية، لكن المصرى سيظل يرى رجل البرلمان هو القريب منه، الذى يحل مشاكله، وهذا ليس له علاقة بالوعى السياسى لدى المواطن.

■ ذكرت أن البرلمان القادم سيكون سلطويًا مع رئيس الجمهورية معنى ذلك أن البرلمان القادم سيكون ظهيرًا سياسيًا للرئاسة؟

●● ليس بهذا المعنى.. فالبرلمان القادم طبقًا للدستور له صلاحيات، وله شكل معين بحيث يضع تشريعات واضحة، وأن يكون جهازًا رقابيًا، وله سلطات مع رئيس الجمهورية، وليس برلمانًا خدميًا بحتًا كما كان، أما فكرة الظهير السياسى فهذا على حسب تركيبة البرلمان.

■ ما الفرق بين الوعى السياسى والمجتمع السياسي؟ وكيف ترى مستوى المجتمع السياسى فى مصر؟

●● المجتمع السياسى عبارة عن مجتمع مدنى وأحزاب سياسية، ونحن لسنا لدينا رؤية واضحة فيهما، فالاثنان فيهما فساد وضعف ومشاكل كبيرة، أما الوعى السياسى فهذا يخص المواطنين، والمواطن المصرى أثبت أن لديه وعيًا كبيرًا.

■ يوجد فى مصر ٧٢ حزبًا سياسيًا ورغم ذلك نحبو سياسيًا وديمقراطيًا فهل تعتقد أننا نفتقد لثقافة صناعة السياسي؟

●● هذا صحيح.. وهذا ما حاولنا أن ننفذه فى مركز مصر للدعم السياسي.

■ علمت أنك كنت ستتقدم للانتخابات القادمة ثم عدلت عن هذا القرار؟

●● أنا لم أعدل عن قراري، وسأخوض الانتخابات البرلمانية القادمة عن دائرتى فى مصر الجديدة.

■ ولكننى علمت أن أحد أعضاء الحزب الوطنى قام بتهديدك حتى لا تدخل الانتخابات البرلمانية عن دائرتك؟

●● هذا حدث بالفعل.. فقد هددنى أحد أعضاء الحزب الوطنى القديم، وهو شخص ذو ثقل فى الأوساط الأمنية والإعلامية منذ عهد الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك، وقال لى بالنص "إنه سيتم تشويهك إذا دخلت الانتخابات البرلمانية عن دائرتك"، وأعلم جيدًا أننى سأواجه حملة قذرة على صفحات الجرائد تتهمنى بعدة اتهامات حقيرة منها أننى ناشط إخوانى وخائن وعميل.

■ ولماذا لم تحاول أن تشكو للقيادة السياسية لتحمى نفسك؟

●● القيادة السياسية تأخذ أشياء كثيرة بشكل خطأ، فكل من ينتقدها يعد خارج السرب وضد الدولة، وللأسف مثل هؤلاء الأشخاص الذين يقومون بالتهديد يستغلون المتزلفين للسلطة ويبدأ التشويه، ولقد سافرت لدول أجنبية فى عملية التبادل التى تحدث مع الأحزاب الأجنبية للتدريبات السياسية، وهم يدخلون عادة من هذا المدخل، فيبدءون سلسة اتهامات بالتمويل الأجنبى والعمالة للقضاء على أى نشاط سياسي.

■ هذا بالفعل مدخل للاتهام بالعمالة والخيانة فلماذا يفعلون ذلك؟

●● لأنهم يرغبون أن يكون كل الشباب متخلفين، بحيث يملكون كل الكوادر السياسية الموجودة على الساحة، رغم أن الشباب الذين يعلمونهم لعبة السياسة لا يعرفون معنى السياسة.

■ هذا يعيدنا إلى التخوف الذى تطلقه الأحزاب، فهل تعتقد أن سياسة الاحتكار للكوادر الخطأ هى التى أضعفت الأحزاب السياسية لذلك يطلقون التخوف من سيطرة الإخوان على البرلمان المقبل كمبرر للفشل؟

●● هذا صحيح.. فالمشكلة أن الأحزاب الموجودة حاليا لا يعتمد عليها، على عكس القوة الأخرى المتمثلة فى الإخوان، فرغم أن المصريين يكرهون الإخوان إلا أنه لا يوجد بديل لهم.

■ هل تعنى كما حدث فى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢ والاختيار ما بين أحمد شفيق ومحمد مرسي؟

●● بالضبط.. فكان التصويت انتقاميًا، وهذا يجب ألا يحدث فى البرلمان القادم، فإذا لم يتشكل من فكر متناسق متجانس ستكون هناك أزمة فى إدارة الدولة، لأن البرلمان سيشارك فى الإدارة مع مؤسسة الرئاسة، وسيشكل الحكومة وسيشرع القوانين.

■ إلى متى سنظل فى دائرة الدكتور كمال الجنزورى وكأنه إله السياسة المصرية الذى يسد كل أزمة؟

الدكتور كمال الجنزورى عقلية كبيرة، ولكن المشكلة فى الحياة السياسية نفسها، فلا يوجد بدائل لأنهم مسيطرون على السياسة على مدى عقود، فالنتيجة عقول مضمحلة من الشاب، حتى أن الرئيس عبد الفتاح السيسى عندما قال إنه لا يملك رفاهية الاستعانة بشباب ليس لهم خبرة، لم تكن زلة منه وإنما حقيقة مجردة، فهو يواجه معادلة صعبة، فكل ما نستعين بهم من محللين واقتصاديين واستراتيجيين عقول من عصور الملكية.

■ وإذا كان الرئيس يواجه معادلة صعبة ففى رأيك كيف يختار معاونيه من أعضاء الحكومة خاصة أننا غير راضين عن أدائها؟

●● الحكومة الحالية أغلبها من الموظفين وهذا خطأ، فينبغى أن نبتعد عن الكادر الوظيفي، فالموظفون أفكارهم تقليدية ونحن فى حاجة إلى أفكار مبتكرة، فيمكن أن يستعين بالقطاع الخاص وأصحاب الشركات.

مخيون: نرفض الإخوان ولا مانع من التعامل مع أعضاء الوطنى

قال يونس مخيون، رئيس حزب النور، إن الاستعانة بكوادر من نظام الإخوان في الانتخابات البرلمان القادمة "أمر بل متسحيل، موضحا أن هناك فجوة واسعة بين حزب النور والإخوان، حيث أنهم يتهمون أعضاء النور بالعمالة والخيانة كما أنهم لا يعترفون بالنظام الحالي.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي أقيم على هامش المؤتمر الجماهيري لحزب النور الذي أقيم بمعسكر أبي قير تحت عنوان "مصرنا بلا عنف".

وأضاف مخيون أنه لا مانع من قبول أعضاء النظام الأسبق "الحزب الوطني" طالما توفرت فيهم الشروط التي وضعها الحزب كشروط عامة للمرشحين على قوائمه، والتي حددها في أن يكون إنسان وطني، لم تلوث يده بدماء أو أموال المصريين، ويتمتع بالخبرة، موضحا أن الحزب الوطني كان يضم ٣ ملايين عضو وكثير منهم انضم له ليس قناعة بالحزب لكن لاعتبارات قبلية، معلقا "نريد في المرحلة الجديدة أن نستوعب الجميع".

كما أشار إلى الآلية التي يعمل بها الحزب لاختيار مرشحيه في البرلمان القادم وأنها قائمة على نظام المجمع الانتخابي، موضحا أن كل محافظة تتضمن مجمع انتخابي مهمته اختيار الكوادر والشخصيات المناسبة، حسب المعايير التي تم وضعها ويتم تصعيد من تم اختيارهم للمجمع الانتخابي المركزي، ثم العرض النهائي على الهيئة العليا للحزب، مؤكدا أنه تم الانتهاء في جميع المحافظات من عمل هذه اللجان واختيار الشخصيات المشاركة.

وأكد أن الحزب يهتم بالعناصر الشبابية، مؤكدا أن النور أكثر الأحزاب تمثيلا للشباب خلال البرلمان السابق، لافتا إلى أنه سيتم الاستعانة بشخصيات عامة لها سمعة طيبة وكفاءات وخبرات وقادرة على التواصل، حتى إن لم تكن منتمية لحزب النور.

ورفض مخيون ذكر أي من الشخصيات التي تم اختيارها، معتبرا أن ذلك من التفاصيل التي لا يتوجب ذكرها.

وأشار إلى تناول الإعلام لحادث الغربية في الوقت الحالي، مؤكدا وقوع الحادث منذ شهرين وأن ظهوره في الوقت الحالي يأتي ضمن حملة ممنهجه لجهات أرادت تشويه الحزب وإضعافه لكونه الحزب الوحيد المتواجد في الشارع في الفترة الحالية، على حد قوله.

وقال إنه خلال لقائهم بوزير الأوقاف تم الاتفاق على عدم استغلال المساجد في الدعاية الانتخابية موضحا أن حزب النور هو من طلب ذلك.

وأكد مخيون على وجود اتفاق بينهم وبين الوزير على تنظيم عدة مؤتمرات لنبذ العنف والأفكار المنحرفة إلا أنهم فوجئوا بإصدار الأوقاف بيانا يصف ما يفعله الحزب بالابتزاز وأنهم يستغلون المساجد للدعاية الانتخابية

رحمة أشرف

نسعى لتحالف انتخابى مع حزب الفرسان..

أقباط ٣٨: النور لم يتصل بنا.. وعلامات استفهام أمام انقطاعه

كتب - إيرينى صفوت

قال نادر الصيرفي، منسق رابطة أقباط ٣٨، إن الرابطة لم تتلق أي اتصالات من حزب النور بشأن تدشين تحالف انتخابي، وترشيح عدد من أعضاء الرابطة على قوائمه.

وأضاف أن علامات استفهام تطرح نفسها أمام انقطاع التواصل مع الحزب السلفي، لافتًا إلى أن أقباط ٣٨ غيرت بوصلتها الانتخابية من التواصل مع "النور" إلى حزب "الفرسان" الذي يعبر عن معسكر ٣٠ يونيو.

وأشار الصيرفي إلى أن الرابطة عدلّت من معالجتها لقضية الطلاق المدني بانضمامها الرسمي إلى مؤسسة "مصر أولاً" لحقوق الإنسان، لتدشين أول مشروع قانون موحد للأحوال الشخصية بين مسلمين وأقباط.

وأردف قائلاً: "سنعقد مؤتمرًا قريبًا لإعلان تطورات أقباط ٣٨ بشأن أزمة الأحوال الشخصية".

سياسيون: رجال الأعمال يسعون للسيطرة على البرلمان لحماية مصالحهم

أكد سياسيون وحزبيون أن محاولات رجال الأعمال خوض الانتخابات البرلمانية، من خلال تواجدهم بقوة في التحالفات الانتخابية الحالية، إنما هي بالأساس محاولة للتدخل في سن التشريعات الاقتصادية، بهدف حماية مصالحهم، سيما أن البرلمان القادم ملقى على عاتقه سن التشريعات المكملة لدستور ٢٠١٣.

وقال عبد الله المغازي البرلماني السابق، إن الخطورة في البرلمان القادم تكمن في المهام التشريعية الكبيرة الملقاة على عاتقه، فمطلوب منه تغيير البنية التشريعية للدولة بالكامل لتتوافق مع النصوص الدستورية الجديدة، ومن ضمن هذه البنية التشريعية القوانين الاقتصادية والتي تهم رجال الأعمال.

وأرجع المغازي، سعي بعض رجال الأعمال للسيطرة على البرلمان القادم؛ للحفاظ على مصالحهم الاقتصادية وترتيباتهم المالية، لذلك فإن كل طاقتهم الآن مسخرة لخدمة مشروعهم الخفى في تجهيز بعض العناصر لخوض الانتخابات حتى يكون لهم ظهير مؤسسي يحمى مصالحهم ومراكزهم داخل الدولة المصرية ولا يتم تغيير التشريعات الاقتصادية التي قد تؤثر على مراكزهم وشركاتهم، بعد أن فشلوا في التأثير على الرئيس عبد الفتاح السيسي.

الدكتور أحمد دراج، القيادي بالجمعية الوطنية للتغيير، قال إن السبب في محاولة تسلل رجال الأعمال للبرلمان القادم المشاكل التي تعاني منها الأحزاب، بالإضافة للقوانين التي تساعد على تزاوج رأس المال بالسلطة مثلما حدث في عهد مبارك، وهو ما أدى إلى الفساد في الدولةوجعلنا نعاني منه حتى الآن.

وأضاف دراج، أن رؤوس الأموال لديها مصالح تحاول حمايتها حتى لو اختلفت مع مصلحة الدولة، وذلك بمحاولة السيطرة على البرلمان والتشريعات الاقتصادية، وهذا لأن أغلب رجال الأعمال يستفيدون من فساد القوانين المنظمة للعملية الاقتصادية؛ ومصلحتهم بقاء الوضع كما هو عليه من خلال رجالهم بالبرلمان.

من جهته، قال مجدي شرابية، الأمين العام لحزب التجمع، إن رجال الأعمال يخترقون جميع الأحزاب إلا اليسار السياسي، وذلك نتيجة الأيديولوجية الحزبية، فالأحزاب الليبرالية يوجد لديها رجال أعمال، حيث يأتي التمويل منهم عن طريق التبرعات أو غيرها من الطرق التي تؤدي في النهاية للمقعد البرلماني، ولكن المشكلة تكمن في فكرة شراء الأموال.

وأضاف شرابية، أن رجال الأعمال يسعون لدعم الأحزاب حتى يدافعوا عن مصالحهم الشخصية داخل البرلمان، من خلال المحافظة على بعض التشريعات الاقتصادية التي تمكنهم من الاستيلاء علي المال العام، أو سن قوانين جديدة تحافظ على أعمالهم، مشيرًا إلى أن الأموال هي التي تتحكم في البرلمان القادم، ولا بد من عمل حملات توعية للمواطنين ضد رجال الأعمال الفاسدين.

وكان المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، أحد المراكز البحثية، أصدر تقريرًا حذر فيه من مخاطر سيطرة رجال الأعمال على البرلمان، والتي تتمثل في أنها تؤثر في استقرار التحالفات الانتخابية، ومستقبليًا في أداء مجلس النواب المقبل، بالإضافة إلى أنه في حال نجاح تحالف مدعوم من رجال أعمال في الحصول على نسبة كبيرة من المقاعد، فسوف يلعب دورا في تشكيل الحكومة، وبالتالي سنجد دورا مباشرا لرجال الأعمال في وضع القوانين، الأمر الذي قد يكون عائقا لأداء الرئيس لمهامه، بل قد يخلق معارضة غير بناءة.

آلاء حسين